البنك المركزي يوجه بإقفال حسابات جميع الصرافين لدى البنوك التجارية والإسلامية

بن همام: إجراءات صارمة ضد كل من يقوم بعملية المضاربة لزعزعة أسعار الصرف وتحقيق مكاسب غير مشروعة

■ صنعاء/سبأ

وجه البنك المركزي اليمني أمس البنوك التجارية والإسلامية بإقفال حسابات جميع الصرافين لديها وعدم فتح أي حسابات جديدة للصرافين إلاَّ بموافقة مسبقة من البنك المركزي.

وتضمنت التوجيهات عدم قبول الإيداعات النقدية بالريال السعودي من قبل عملاء البنوك التجارية منعاً لاستخدام الريال السعودي في عمليات المضاربة.

وتأتي تحركات البنك المركزي بهدف مواجهة الأزمة المفتعلة في سوق الصرف وتخفيف ضغط الطلب على العملات الأجنبية والتي نجم عنها تراجع سعر العملة المحلية دون مبررات اقتصادية بحتة.

وفي السياق ذاته ناقش اجتماع في البنك المركزي أمس بحضور مدراء عموم البنوك التجارية والإسلامية التطورات على الساحة المصرفية في اليمن وسبل التغلب على التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في ظل الأوضاع السياسية الراهنة التي تعيشها اليمن والتي قادت إلى حدوث مضاربات من قبل بعض شركات ومؤسسات الصرافة والصرافين.

وفي الاجتماع دعا محافظ البنك المركزي محمد عوض بن همام البنوك إلى القيام بدور مسئول في مساعدة سوق صرف النقد الأجنبي والعمل على استقرار الأسعار من خلال فتح نوافذ بيع النقد الأجنبي للجمهور والعملاء وفق ضوابط تمنع المضاربة بالأسعار.

وأكد المحافظ أن البنك سيواصل وبقوة دعم جهود البنوك التجارية في تلبية طلبات عملائها، وأشار إلى أن البنك سيعزز من مراقبته ورصده لكافة أنشطة المتلاعبين في سوق الصرف وسيتخذ الإجراءات الصارمة ضد كل من يثبت قيامه بعملية المضاربة بهدف زعزعة أسعار الصرف وتحقيق مكاسب غير مشروعة.

وثمن التعاون الكبير الذي تبديه البنوك التجارية والإسلامية مع البنك المركزي بما يمكن القطاع المصرفي اليمني من مواجهة الأزمة المفتعلة من قبل ضعفاء النفوس.. داعيا البنوك إلى توعية الناس والتخفيف من هالة الهلع التي تنتاب البعض بشأن سعر صرف العملة المحلية.

تخلل الاجتماع نقاشات مستفيضة ومداخلات من قبل مدراء عموم البنوك التجارية والإسلامية تمحورت حول مواجهة المتلاعبين بأسعار الصرف ومقترحات لمعالجة المشكلات الراهنة التي تعيشها السوق المصرفية اليمنية بما يحفظ الاستقرار المالي والنقدي في اليمن وكذا تشديد الرقابة على الصرافين.

حضر الاجتماع نائب محافظ البنك المركزي الدكتور محمد علي الربيدي ووكلاء البنك ابراهيم النهاري ومحمد العواضي ورئيس جمعية البنوك اليمنية أحمد الخاوي.

بيع أذون خزانة بقيمة ٦٨,٢١ مليار ريال

■ خاص/ الاقتصادية

تم في مقر البنك المركزي اليمني أمس الخميس تحليل عروض شراء اذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٦٨٠) للآجال (٩١) يوماً، (١٨٢) يوماً ، (٣٦٤) يوماً وكانت القيمة الإجمالية للمزاد التنافسي للآجال الثلاثة مبلغ (٦٨.٢١ مليار ريال) ريال.

وبحسب بيان صحفي صادر عن البنك فقد تم استيعاب قيمة المزاد المذكور وبلغت نسبة العائد المرجح للآجال الثلاثة (٢٢.٨٨٪)، (٢٢.٨٦٪) ، (٢٢.٨٢٪) على التوالي وسوف يتم فتح المظاريف للطلبات غير التنافسية غداً.

ضمن خطة العام ٢٠١١م

وزارة المالية تواصل إصلاح إدارة الموارد العامة وتنميتها في جميع القطاعات

■ صنعاء/سبأ

تسعى وزارة المالية خلال العام الجاري إلى مواصلة إصلاح إدارة المالية العامة بما يكفل تحسين تخصيص واستخدام الموارد العامة وزيادة الشفافية والمسائلة والاستمرار في ترشيد الانفاق العام وإعادة هيكلته لصالح الانفاق ذي الأثر الاجتماعي والتنموي.

وكشفت خطة الوزارة للعام الجاري ٢٠١١م عن استمرارها في تنمية الإيرادات الذاتية غير النفطية ورفع كفاءة استغلال الموارد الخارجية إضافة إلى تعزيز وتحقيق الاستقرار المالي واستدامة المالية العامة وتحسين وتطوير مستوى أداء وزارة المالية ومصلحتي الضرائب والجمارك فضلا عن مواصلة دعم اللامركزية المالية والإدارية في ضوء استراتيجية الحكم المحلي.

وبينت خطة العمل السنوية للوزارة حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها أن التوجهات العامة للخطة تشمل استمرار تعزيز دور الموازنة التنموي وربط تخصيص الموارد بأولويات التنمية وتحسين التنبؤات الاقتصادية الكلية من خلال إعداد الإطار الاقتصادي الكلي للموازنة وإطار النفقات متوسط المدى وربط الموازنة بالخطط التنموية، ومواصلة العمل على تحقيق شمولية الموازنة بحيث تغطي جميع الحسابات خارج الموازنة العامة، وكذا مواصلة تحديث

إدارة المالية العامة من خلال البدء بتطبيق نظام تخطيط وإدارة النقدية على أساس تجريبي في عدد من الجهات واستكمال الترتيبات اللازمة لتطبيق نظام الخزانة العامة ونظام مراقبة التعهدات.

كما تتضمن استمرار تطوير نظام المعلومات المحاسبية /أفيمس/ وتوسيع انتشاره إلى عدد من الجهات المستهدفة خلال العام ٢٠١١م ومواصلة خطوات الانتقال إلى نظام احصائية مالية حكومية ٢٠٠١م وتوفير البيانات والمعلومات المالية لكافة المستخدمين.

إضافة إلى الاستمرار في تطوير وتحديث الأنظمة الآلية وتحسين وتطوير بيئة العمل وتعزيز بناء القدرات للموارد البشرية بما يسهم في تحسين مستوى الأداء وتوفير الوقت والجهد والمال وتبسيط وتسهيل تقديم الخدمات المالية والضريبية والجمركية مع الاستمرار في هيكلة الانفاق العام والعمل على إعادة توجيهه نحو الانفاق التنموي وزيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية التي تدعم النمو الاقتصادي .

وأشارت الخطة إلى أن من اولويات التوجهات العامة لوزارة المالية تطوير وتعزيز معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لإدراج أي مشروع استثماري بالموازنة العامة، والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المالية والضريبية والجمركية من خلال رفع كفاءة مستوى التحصيل للموارد العامة الذاتية غير النفطية بما يساهم في زيادة مساهمتها إلى إجمالي الموارد العامة من خلال تطوير الأساليب والنظم وأدوات العمل، فضلا عن احتواء عجز الموازنة واستمرار تمويله من مصادر غير تضخمية وإيجاد مصادر جديدة أكثر أمانا من خلال الصكوك الإسلامية.

ونوهت الخطة بأهمية رفع كفاءة إدارة واستخدام الموارد الخارجية المتاحة والعمل على استكمال الإجراءات اللازمة لاطلاق سوق الأوراق المالية وتعزيز أعمال الرقابة والمراجعة والمساءلة إلى جانب العمل من خلال البرنامج الوطني لنظام الحكم المحلي على تعزيز الجوانب المتعلقة بالمالية المحلية والعمل على الوفاء بالتزامات اليمن تجاه الدائنين والمانحين من الأصدقاء والاشقاء.

ضعف أسواق المال العالمية ينعش أسعار الذهب

سنغافورة/ رويترز

استعادت أسعار الذهب قوتها أمس بعدما تراجعت إلى أدنى مستوى لها في شهر في الجلسة السابقة، لكن انخفاض حيازات أكبر صندوق مؤشرات مدعوم بالذهب إلى أدنى مستوى في عشرة أشهر يشير إلى أن المضاربين قد يواصلون بيع المعدن النفيس للحصول على سيولة إذا تراجعت أسعار الأسهم.

وراقب المستثمرون عن كثب الأزمة النووية في اليابان التي نجمت عن الزلزال المدمر الذي حدث يوم الجمعة، لكن تعاملات السوق الحاضرة تباطأت بعد تجدد عمليات تصيد الصفقات عند مستويات منخفضة، وهو ما يضغط على العلاوات السعرية. وارتفع سعر الذهب في السوق الفورية ٦,٠٥ دولار إلى ١٤٠٠ دولار للأوقية "الأونصة" خلال التعاملات بعدما تراجع إلى ١٣٨٠,٩٠ دولار للأوقية أمس الأول، وهو أدنى مستوى له منذ منتصف (فبراير)، وارتفعت العقود الآجلة للذهب الأمريكي تسليم (أبريل) ٨,٨ دولار للأوقية إلى ١٤٠١,٦ دولار للأوقية.

وقال صندوق أس بي دي أر، أكبر صندوق مؤشرات مدعوم بالذهب في العالم: إن حيازاته تراجعت إلى ١٢١٢,٧٤٥ طن بحلول ١٥ (مارس) الجاري، وهو أدنى مستوى منذ (مايو) من العام الماضي. واستقر سعر الفضة دون تغير يذكر بعدما تراجعت إلى نحو ٣٤ دولارا للأوقية في الجلسة السابقة، وهو أدنى مستوى لها منذ أواخر (فبراير). وتراجع البلاتين أكثر من ١٥ دولارا للأوقية ليصل إلى ١٦٨٤,٢٤ دولار للأوقية، في حين انخفض سعر البلاديوم دولارين ليصل إلى ٧٠٢,٤٧ دولار للأوقية.

«أوبك» تجتمع قريبا لتقييم الموقف بعد أزمة اليابان

■ نيودلهي/رويترز

أكد وزير الخارجية النيجيري أمس أن منظمة أوبك قد تجتمع لتقييم موقف العرض والطلب على النفط الخام بعد أزمة اليابان وذلك رغم قول أعضاء خليجيين في المنظمة إنه لا حاجة إلى الاجتماع قبل (يونيو).

وصعد خام برنت مقتربا من ١١٠ دولارات أثناء تداولات أمس مرتفعا من أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع المسجل أمس الأول حينما هوت الأسعار ٤,٥٪ متكبدة أكبر خسارة في أكثر من عام إذ تراجعت الثقة بالأسواق بفعل الأزمة النووية في اليابان.

وقال الوزير أودين أجوموجوبيا للصحفيين عند سؤاله عما إذا كانت منظمة أوبك ستجتمع لتقييم الموقف بعد أزمة اليابان "أتوقع أنهم سيجتمعون نظرا لمقتضيات الموقف (لكن) لا علم لدي".

وتابع "هذا وقت جيد لتقييم الموقف"، مضيفا أنه لا يعلم إن كانت نيجيريا قد طلبت من منظمة أوبك الدعوة إلى اجتماع.

ولم تبد الدول الأعضاء في أوبك حتى الآن أي إشارة إلى أنه سيجري عقد اجتماع قبل (يونيو) موعد الاجتماع المقبل للمنظمة.

وقال وزير النفط الكويتي الشيخ أحمد العبد الله الصباح أمس الأول إنه لا حاجة إلى اجتماع طارئ إذ أن أسعار النفط تتراجع.

وانخفضت أسعار النفط عقب زلزال قوي في اليابان يوم الجمعة بعدما كانت قد ارتفعت إلى نحو ١٢٠ دولارا للبرميل في ٢٤ (فبراير) بسبب الاضطرابات في الشرق الأوسط وتعثر الإنتاج في ليبيا العضو في "أوبك".

أسعار السلع والطاقة تغذي التضخم في الخليج

تراجع ٤ بورصات خليجية.. و«دبي» تنفرد بالارتفاع و«البحرين» تتوقف

□ دبي/ وكالات

سيطر التراجع على مؤشرات أربع أسواق خليجية بنهاية جلسة أمس، وعلى رأسها مؤشر سوق الكويت – حسبما ذكر تقرير مركز "معلومات مباشر" – ولم تحو قائمة الأسواق الرابحة سوى مؤشر سوق دبي. ووصل التراجع في مؤشر سوق الكويت بنهاية جلسة أمس إلى ١,١٦٪ ، تلاه مؤشر سوق قطر بتراجع بلغت نسبته ٠,٧٦٪ ، وتراجع العماني ٠,٧٣٪ . وكان الأقل تراجعا بنهاية الجلسة مؤشر سوق أبو ظبي الذي تراجع ٠,٥٥٪ . وعلى الجانب الآخر استطاع مؤشر سوق دبي الارتفاع ٠,٥٣٪ . في حين أعلنت بورصة البحرين عن إغلاقها جلسة أمس بعد إعلان حالة السلامة الوطنية في البلاد.

وانتهت أمس لتشهد تراجعا في أداء المؤشرات الرئيسية للسوق الكويتية، حيث تراجع مؤشرها في نهاية الجلسة بنسبة ١,١٦٪ ، وذلك بعد إقفاله أمس عند مستوى ٦٢٥٠,٩٠ نقطة بخسارة ٧٣,٤٠ نقطة عن إقفاله جلسة الثلاثاء، وتراجع المؤشر الوزني للبورصة عند الإغلاق بنسبة ٢,٤٨٪ وذلك بعد إقفاله عند النقطة ٤٣٤,٤٥ بخسائر تجاوزت ١١ نقطة. وبالنسبة لحركة التداولات في السوق الكويتية فقد شهدت ارتفاع القيم بينما شهدت الأحجام والصفقات تراجعاً مقارنة بما كانت عليه في نهاية تعاملات جلسة الثلاثاء، وذلك بعد أن بلغت الكميات ١٤٥,٧٩ مليون سهم مقارنة بنحو ١٥١,٧٥ مليون سهم كانت في الجلسة الماضية. وجاءت التداولات من خلال تنفيذ ٣١٧٣ صفقة حققت ٣٧,٠٣ مليون دينار تقريباً مقارنة بـ ٣٢٠٠ صفقة، حققت نحو ٢٢,٤٥ مليون دينار في الجلسة السابقة.

وأنهت البورصة القطرية تعاملات أمس على تراجع بعد أن سجلت ارتفاعات صباحية، وسجل المؤشر خسائر بلغت ٦٢,١٧ نقطة أو ما نسبته ٠,٧٦٪ ، وارتد المؤشر العام ليغلق عند مستوى ٨١٢٢,٥٤ نقطة، حيث كانت أعلى مدى وصل إليه المؤشر أمس هو ٨٢٣٩,١١ نقطة في الوقت الذي كانت فيه أدنى نقطة عند مستوى ٨١١٥,٥٤ نقطة، ومن الواضح أن المؤشر أنهى تعاملاته أمس ليغلق بالقرب من أدنى نقطة سجلها أمس.

وعلى صعيد الكميات والقيم سجل المؤشر نمواً، حيث بلغ إجمالي تداولاته ١٢,٨ مليون سهم مقارنة بـ ١٠,٩ مليون سهم بنهاية الجلسة السابقة، ليكون المؤشر قد سجل نموا في التداولات نسبته ١٧,٨٪ ، وارتفعت قيم التداولات إلى ٤٤٣,٦ مليون ريال مقابل ٣٨٣,٥ مليون ريال بنهاية الجلسة السابقة، مسجلاً نمواً في قيم التداولات نسبته ١٥,٦٪ ، وانخفضت الصفقات لتبلغ ٦١٥٧ صفقة مقابل ٦٠١٢ صفقة بنهاية الجلسة السابقة بارتفاع نسبته ٢,٤٪ .

وواصل مؤشر سوق مسقط لتداول الأوراق المالية تراجعه للجلسة الثالثة على التوالي تحت ضغط من قطاعات السوق كافة، حيث تراجع بنهاية جلسة أمس بنسبة ٠,٧٣٪ بعد أن أغلق في نهاية التداولات عند مستوى ٦٢٤٧,٣٣ نقطة مقارنة بإغلاقه عند مستوى ٦٢٩٣,٢٥ نقطة في الجلسة الماضية ليخسر ٤٥,٩٢ نقطة، وكانت أعلى نقطة وصل إليها المؤشر أمس هي ٦٣٣٤,٩٩ نقطة بينما كانت أدنى نقطة هبط إليها المؤشر أمس هي نقطة الإغلاق.

وقد ارتفعت أحجام التداول عن مستوياتها في الجلسة الماضية بنسبة ٢,٧٪ ، حيث بلغت أحجام التداول ٩,٠٦ مليون سهم مقارنة بـ ٨,٨٢ مليون سهم في الجلسة الماضية، بينما تراجعت قيم التداول عن مستوياتها في الجلسة الماضية بنسبة ٥,٨٪ ، وبلغت قيمة التداولات ٤,٤٦ مليون ريال مقارنة بـ ٤,٧٤ مليون ريال في الجلسة الماضية.

وارتفع عدد الصفقات بنسبة ٣,٩٪ ، مسجلا ١٩٣٥ صفقة مقارنة بـ ١٨٦٢ صفقة في الجلسة الماضية.

وأنهى المؤشر العام لسوق أبو ظبي للأوراق المالية تعاملات جلسة أمس على تراجع بنسبة ٠,٥٥٪ تعادل ١٤,٣٩ نقطة، مسجلاً مستوى ٢٦٠٠,٣٢ نقطة مواصلا هبوطه لليوم الثالث على التوالي في ظل تطورات الأحداث في البحرين بعد إغلاق السوق هناك بسبب إعلان حالة السلامة الوطنية في البلاد وفرض حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر. وبذلك يكون المؤشر العام قد فقد ٥٥,٣١ نقطة خلال الجلسات الثلاث الماضية بنسبة تراجع ١,٦٧٪ . كما واصلت قيم وأحجام التداول نشاطها مقارنة بجلسة الثلاثاء لتصل قيمة تداولات إلى ١١١,٣٣ مليون درهم مقارنة بنحو ٨٢,٦٨ مليون درهم بارتفاع ٣٤,٦٪ ، وارتفعت كمية الأسهم المتداولة لتصل إلى ٦١,٣ مليون سهم مقارنة بنحو ٥٨,٨ مليون سهم بنمو ٤,٢٪ .

وتباينت إغلاقات المؤشرات القطاعية، حيث تراجعت أربعة قطاعات، فيما حافظ قطاع الصناعة على إغلاقه السابق عند ٢٥٥٠,٢٢ نقطة. وجاء في مقدمة التراجعات مؤشر قطاع البناء فاقداً ٢٣,٤٢ نقطة بنسبة ١,٢٩٪ مسجلاً ١٧٩٠,٢٦ نقطة، تلاه قطاع الصحة بنسبة ١,١٦٪ مسجلاً ١١٧٣,٢١ نقطة، وقطاع البنوك بنسبة ٠,٩٥٪ مسجلاً ٣٨٧٥,٦٠ نقطة. بينما جاء قطاع العقار في مقدمة ارتفاعات المؤشرات القطاعية بنسبة ١,١٤٪ مسجلاً ١٧٩,٦٥ نقطة، تلاه قطاع الخدمات بنسبة ٠,٦٩٪ مسجلاً ١١٣٦ نقطة.

وارتفع سوق دبي المالي خلال تعاملات جلسة أمس بمقدار ٠,٥٣٪ ليغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى ١٤٥٤,٧٧ نقطة رابحاً نحو ٧,٦٩ نقطة. وكان المؤشر قد حقق أعلى نقطة عند مستوى ١٤٦١,٧٨ نقطة فيما كانت أدنى نقطة عند مستوى ١٤٤٦,٠٩ نقطة.

فيما بلغ إجمالي حجم تعاملات السوق نحو ٩٤,٢٢ مليون سهم مقابل ١١٦,٢٧ مليون سهم خلال جلسة الثلاثاء بانخفاض قدره ١٨,٩٦٪ وبلغت قيمة التداولات نحو ١٤٠,١١ مليون درهم مقابل ١٧٢,٨٤ مليون درهم بتراجع قدره ١٨,٩٤٪ وذلك من خلال تنفيذ ١٩٨٧ صفقة مقابل ٢٤٢٨ صفقة بانخفاض قدره ١٨,١٦٪ .

وشهدت التعاملات التداول على أسهم ٢٦ ورقة مالية تراجعت منها تسع ورقات بينما ارتفعت ١٦ ورقة أخرى، فيما حافظت ورقة واحدة على إغلاقها السابق. وعلى صعيد أداء الأسهم فقد تباين أداؤها ليتصدر الارتفاعات سهم تبريد بارتفاع قدره ٢,٩١٪ ليغلق عند ١,٠٦ درهم تلاه سهم الخليج للملاحة بمقدار ٢,٦٪ ليغلق عند ٠,٣١٦ درهم.

ثم سهم "أرابتك" بمقدار ٢,٢٤٪ ليغلق عند ١,٣٧ درهم يليه سهم "الاتحاد العقارية" بمقدار ٢٪ ليغلق عند ٠,٢٥٥ درهم تلاه سهم "تكافل الإمارات" بمقدار ١,٨٦٪ ليغلق عند ٠,٥٤٩ درهم.

فيما تصدر الأسهم المتراجعة سهم "الخليجية للاستثمارات" بنسبة ٢,٩٩٪ ليغلق عند ٠,٣٢٥ درهم ثم سهم "دار التكافل" بمقدار ٢,٥٩٪ ليغلق عند ٠,٧١٥ درهم يليه سهم مصرف عجمان بمقدار ٢٪ ليغلق عند ٠,٧٣٥ درهم تلاه سهم "الإمارات دبي الوطني" بمقدار ١,٨٦٪ مغلقاً عند مستوى ٣,١٦ درهم. وتصدر سهم "إعمار" قيم التداولات بتداول ٥٥,٥٣١ مليون درهم مستحوذاً على ٣٩,٦٪ من قيم تداولات السوق، فيما تصدر سهم "أرابتك" حجم التداولات بتداول ٢٣,٩٤١ مليون سهم مستحوذاً على ٢٥,٤٪ من حجم التداولات.

من جهة أخرى ذكرت النشرة الاقتصادية لبنك الكويت الوطني أن الأشهر القليلة الماضية شهدت ارتفاع معدلات التضخم إجمالاً في المنطقة بأكملها. فخلال العام الماضي سجلت السعودية معدل تضخم أعلى من جيرانها، إذ ارتفع في النصف الأول من عام ٢٠١٠م ليستقر عند حدود ٦٪ من بعدها.

وشهدت الكويت وعُمان أيضاً ارتفاعات سريعة نسبياً في مستويات الأسعار خلال العام الماضي، ووصل معدل التضخم في الكويت في نهاية العام إلى مستواه المسجل في السعودية. لكن التحول الأكبر كان في قطر، حيث كانت الأسعار تسجل انخفاضاً بلغ نحو ١٠٪ على أساس سنوي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩م، لكنها بدأت بالارتفاع مجدداً.

وفي الإمارات، ارتفع معدل التضخم عموماً، ولو بوتيرة أبطأ. ولكن الاستثناء كان في البحرين، حيث يبدو أن التضخم قد تباطأ في الأشهر القليلة الماضية.

ويرى البنك أنه رغم عودة معدلات التضخم للارتفاع من جديد، فإن "الوطني" رأى أنها تبقى متواضعة مقارنة بمستوياتها المرتفعة جداً قبل عام ٢٠٠٩م. فخلال تلك الفترة، كانت اقتصاديات دول الخليج تشهد معدلات استثنائية من النمو الاقتصادي السريع. ثم تلقى النمو دفعة قوية من الارتفاع القوي في أسعار النفط الذي، إلى جانب السياسات النقدية التوسعية وتراجع قيمة الدولار والارتفاع الهائل في أسعار الإيجارات السكنية، قاد معدلات التضخم في دول الخليج إلى بلوغ مستويات قياسية.

وأكد "الوطني" أن أسعار الطاقة ليست العامل الوحيد وراء ارتفاع أسعار السلع، فقد زادت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير في صيف ٢٠١٠م، ويردّ ذلك جزئياً إلى الأحوال الجوية السيئة.

وقد بلغ معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية أعلى مستوياته أخيراً، بنسب كبيرة وصلت إلى ٤٠٪ على أساس سنوي في الشهرين الأولين من عام ٢٠١١م، متخطية المستويات المسجلة خلال أزمة المواد الغذائية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م. وتوقع بنك الكويت الوطني أن يتسارع معدل التضخم في دول الخليج إلى أكثر من ٤٪ في عام ٢٠١١م بعد تسجيله ٣٪ في عام ٢٠١٠م، كما توقع أن يرتفع معدل التضخم في كل دول الخليج، رغم التفاوت في درجة هذا الارتفاع. ورأى البنك أن ذلك سيعزى بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية، خصوصاً أسعار المواد الغذائية التي قد تبقى مرتفعة هذا العام.

وتوقع أن تستمر أسعار الطاقة بالارتفاع في عام ٢٠١١م، على خلفية الطلب المتنامي من الأسواق الناشئة وعدم الاستقرار السياسي الحالي في جميع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويميل هذا الأمر، في حد ذاته، إلى تعزيز النمو الاقتصادي في دول الخليج واستمرار الضغوط التضخمية.